قال: لاتوجد خطط سرية لخصخصة قطاع النفط

الشهرستاني: العراق يطالب بوضع جدول زمني للاتفاقية مع أميركا

نقلت صحيفة غارديان The Guardian البريطانية الأربعاء عن وزير النفط حسين الشهرستاني إن بغداد تطالب بوضع جدول زمني للاتفاقية الأمنية طويلة الأمد التي يجرى التفاوض بشأنها مع واشنطن، وانها تصر على حقها في الاعتراض (استخدام الفيتو) على تنفيذ القوات الأميركية عمليات عسكرية في العراق.

وأضاف الشهرستاني في لقاء أجرته معه الصحيفة إن "أمد الاتفاقية يدوم لمدة عامين كحد أقصى ويمكن إنهاؤها من قبل أي من الطرفين على ان يجري الإبلاغ بذلك قبل ستة اشهر".

وعلقت الصحيفة بقولها إن "ملاحظات الشهرستاني هذه تأتي وسط مفاوضات موسعة وراء أبواب مغلقة بين الحكومتين العراقية والأميركية أدت إلى بروز شكاوى في أوساط الكونغرس الأميركي كما في الأوساط العراقية، من ان إدارة بوش تحاول تقييد أيدي الرئيس الأميركي القادم من خلال السعي إلى الإبقاء على قواعد عسكرية لأمد طويل في العراق استعدادا لهجمات محتملة تشنها الولايات المتحدة على إيران ودول أخرى في الجوار العراقي". لكن الرئيس الامريكي نفى ذلك.

وأوضح وزير النفط أنه "لا الدستور ولا شعبنا سيسمحان بأي خرق كان للسيادة العراقية، وان وجود قوات أجنبية على الأراضي العراقية تنفذ عمليات عسكرية من دون إخطار مسبق للحكومة المنتخبة ومصادقتها يعد خرقا للسيادة".

واتفاقية وضع القوات الأميركية The Status Of Forces Agreement التي تعرف اختصارا باسم "سوفا "Sofa ستتجسد بمعاهدة ذات إطار استراتيجي عام يطال مظاهر العلاقة الأميركية العراقية كلها التي يجري العمل عليها الآن سرا، بحسب وصف الصحيفة.

وتعلق الغارديان بقولها إنه هاتين الاتفاقيتين ينظر اليهما على انهما "قضايا قانونية" تسمح للرئيس الأميركي جورج بوش أن يزعم بتحقيق النجاح وشرعنة الاحتلال الأميركي عند انتهاء وصاية الأمم المتحدة على العراق في نهاية العام الجاري.

وتشير الصحيفة إلى ان قبل بدء المحادثات في الربيع الحالي، سعى روبرت غيتس وزير الدفاع الأميركي إلى تبديد الشكوك التي ظهرت في الأوساط الوطنية العراقية بقوله إن الولايات المتحدة "لا مصلحة لها في إقامة قواعد دائمة".

لكن الشهرستاني كشف للصحيفة عن ان "العراق يريد الآن ان تكون sofa قصيرة الأمد لعام أو اثنين" يشير، بحسب ما ترى الصحيفة، إلى وضح تحديد زمني للوجود الأميركي وإزالة الغموض بشأن ما يشكله وجود قواعد مؤقتة أو دائمة في العراق.

وعلقت الصحيفة بقولها إن هذا "الانفجار حطم الهدوء النسبي الذي عرفته بغداد منذ وقف إطلاق النار في ١١ من ايار الذي أنهى القتال بين قوات عراقية وأميركية من جانب وميليشيات شيعية من الجانب الآخر.

وتجد الصحيفة أن إدارة بوش تمارس ضغطا كبيرا على الحكومة العراقية لإبرام الاتفاقيتين الأمنيتين بحلول ٣١ من تموز يوليو المقبل؛ الا ان الشهرستاني قال "ليس هناك مجال لتقديم (سوفا) إلى البرلمان العراقي قبل عطلته الصيفية".

وعلى صعيد آخر، كشف وزير النفط العراقي للصحيفة أيضا عن ان الحكومة العراقية تتوقع الامضاء على عقودها الأولى مع شركات نفطية غربية في غضون الأسبوعين المقبلين. وستتخصص هذه العقود بالدعم التقني وإصلاح منشآت القطات النفطي العراقي.

وقال حسين الشهرستاني إن "المناقصات لتطوير حقول نفطية جديدة في طريقها الآن إلى الاعداد؛ الا انها ستكون مفتوحة على مناقصات تنافسية، ولا توجد خطط سرية لخصخصة القطاع النفطي؛ لان شركة النفط الوطنية العراقية ستبقى مالكة السيطرة على ٨٠٪ من الاحتياطيات النفطية العراقية المكتشفة إلى الآن".

منشآت نفطية عراقية

عمليات نينوى: المطلوبان هما قياديان في القاعدة وليسا من الطلبة

جامعة الموصل "تأسف" لإنتهاك قوات الأمن للحرم الجامعي وقتل طالبين داخله

نينوى/ اصوات العراق

لا يزال حادث قتل قوات الأمن لطالبين قالت إنهما "مطلوبان" داخل حرم جامعة الموصل، منذ يومين، يلقى ردود أفعال واسعة في الجامعة والمدينة. ففي حين أعرب رئيس الجامعة عن أسفه للحادث، وأمله بأن يأخذ التحقيق حوله مجراه، ذكرت قيادة عمليات محافظة نينوى أن الطالبين قياديان في ما يسمى (دولة العراق الإسلامية)، وكشف مصدر أمني عن تحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الحادث.

وقال الدكتور أبي الديوه جي، رئيس جامعة الموصل، للوكالة الأربعاء "إننا نأسف لما حصل داخل الحرم الجامعي، وجامعة الموصل حريصة كل الحرص، وتؤكد في رسالتها على نبذ العنف، كالحادث الذي وقع قبل يومين."

وأضاف "نأمل أن يأخذ التحقيق مجراه بشكل مفصل، حتى تتبين الأمور وتتضح أمام الرأي العام."

وكانت قوة من قيادة عمليات نينوى حاولت، يوم (الإثنين)، اعتقال إثنين من طلبة جامعة الموصل داخل الحرم الجامعي، مما أسفر عن مقتلهما على أيدي القوة أثناء محاولتهما الهرب، فضلا عن إصابة عنصر أمني بجروح.

وذكر مصدر في الشرطة أن الطالبين القتيلين هما "من المطلوبين للسلطات القضائية، وأحدهما طالب في كلية الإدارة والإقتصاد، والآخر في كلية الآداب."

ومضى د. الديوه جي قائلا "يفترض أن لا تكون هناك هكذا ظواهر داخل الحرم الجامعي، وألا يستخدم هكذا سلاح حرصا على أمن الطلبة. ويحز في النفس أن تتزامن مثل هذه الأمور مع الإمتحانات النهائية للطلبة"، التي تجرى حاليا في الجامعات العراقية.

وضرب رئيس جامعة الموصل مثلا بقائد عمليات نينوى الفريق رياض جلال توفيق، وقال إنه "عندما زار الجامعة مؤخرا، وبمجرد دخوله إلى حرمها، قام بترك سلاحه في الخارج احتراما للحرم الجامعي."

وقالت قيادة عمليات المحافظة في بيان لها، إنه "بناء على معلومات إستخباراتية موثوقة وتسجيلات صوتية، قامت قوة من قيادة عمليات نينوى بمتابعة مجموعة إرهابية داخل الحرم الجامعي في الموصل، حيث قامت هذه المجموعة بخرق الحرم الجامعي وإدخال الأسلحة بشكل مستمر داخل الجامعة." وذكر أنه "عند طلب القوات الأمنية من الإرهابيين بالخروج معها إلى خارج الحرم الجامعي، امتنعا عن ذلك، وشهرا سلاحيهما ضد القوات في حضور الأمن الجامعي المرافق للقوة، وقاما بإطلاق النار.. ما أدى إلى إصابة أحد أفراد القوة، التي قامت بفتح النار (عليهما) مما أدى إلى مقتلهما."

وأضاف البيان "المعلومات تؤكد أن الطالبين اللذين تم قتلهما أحدهما (هو) مدير الأمن والآخر مدير التجنيد فيما يسمى بـ (دولة العراق الإسلامية)، والمعلومات تشير إلى أنهما ليس لديهما أولويات في الكلية."

لكن مصدرا رفيعا في شرطة نينوى، أوضح أن قيادة عمليات المحافظة "فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث، وشكلت لجنة لتقصي الحقائق إنتقلت إلى داخل الحرم الجامعي وإلتقت برئيس الجامعة، لمعرفة تفاصيل أكثر عن ظروف وقوعه."

وكشف المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن اللجنة التحقيقية "عثرت على ظروف إطلاقات فارغة في مكان الحادث، وتبين أنها تعود إلى قوات الأمن."

من جهته، قال مصدر في (الأمن الجامعي) التابع لجامعة لموصل، إنه "كإجراء روتيني، فإن قوات الأمن العراقية تنفذ عمليات تفتيش بحثا عن مطلوبين داخل الحرم الجامعي، لكن ليس بهذه الطريقة."

ولفت الانظار إلى أن قوات الأمن "كانت تستحصل، أولا، موافقة الجامعة في التحري عن مطلوب ما، كأن يطلبوا كشوف أسماء الطلبة في كلية ما ويقوموا بالبحث فيها عن أسماء بعينها، مع عدم إفصاحهم لنا عن الطلبة الذين يبحثون عنهم. وفي حالة وجود طلبة مطلوبين لديهم، تكون عملية الإعتقال بصورة مؤدبة وسهلة خارج الجامعة، وبطلب منهم بعد إبرازهم لهوياتهم."

وتشهد نينوى حملة عسكرية واسعة، منذ العاشر من آيار الماضي، لتعقب المسلحين في المحافظة، خاصة تنظيم القاعدة، للحد من أعمال العنف التي تشهدها أقضية وبلدات نينوى منذ شهور. وأطلق على الحملة في البداية اسم (زئير الأسد)، وبعدها بأيام بدأ تنفيذ الجزء الثاني منها تحت اسم (عملية أم الربيعين).

وتقوم القوات الأمنية، في إطار الحملة العسكرية، بعمليات تفتيش واسعة النطاق في مدينة الموصل وبعض أقضية المحافظة وبلداتها المحافظة، بحثا عمن تصفهم بـ"المطلوبين".

وأضاف المصدر من الأمن الجامعي "لكن الذي حصل يوم الحادث أن القوات حضرت بالزي المدني وبعجلات مدنية، وأخبرونا (في الأمن الجامعي) بأن لديهم مطلوبين يحملون صورهم، فقلنا لهم إن الدوام أوشك على الإنتهاء."

وأردف قائلا "في هذه الأثناء، شاهدت القوة الأمنية المطلوبين، وأثناء توجههم إليهما وإبراز هوياتهم لهما لم يمتثل المطلوبان للأمر، واشتبك أحدهما مع القوة بالأيدي، رافضا الإذعان لأوامرهم. وكان أحد أفراد القوة يحمل مسدسا خلال الإشتباك، وفجأة سمعنا إطلاق نار، وأصيب أحد أفراد القوة بجروح، فقام الباقون على الفور بإطلاق النار وقتل أحد المطلوبين، ثم قتلوا الآخر لدى محاولته الهرب."

بعد اعلان مسؤول في البنتاغون عن فضيحة فساد جديدة في العراق

جنرال امريكي سابق يتهم ادارة بوش بارتكاب جرائم حرب بحق المعتقلين في ابو غريب

واشنطن/ وكالات

صرح مسؤول مدني في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) انه اقيل من منصبه في ٢٠٠٤ بسبب رفضه المصادقة على نفقات مشكوك فيها بقيمة مليار دولار لـ"كاي بي ار" اكبر شركة متعاقدة لتوفير الخدمات للجيش الاميركي في العراق.

و"كاي بي آر" هي شركة للهندسة والبناء والخدمات كانت حتى نيسان ٢٠٠٧ فرعا لشركة "هاليبرتون" للطاقة التي كان يرأسها نائب الرئيس الاميركي ديك تشيني.

وصرح المسؤول تشارلز سميث الذي كان مسؤولا عن العقد الممنوح للشركة بقيمة مليارات الدولارات، لصحيفة نيويورك تايمز انه "اجبر على الاستقالة من منصبه بعد ان ابلغ مسؤولي الشركة ان الجيش سيفرض عقوبات مالية كبيرة اذا لم تحسن الشركة عملياتها التي تتسم بالفوضى في العراق".

وقال في مقابلة مع الصحيفة ان مدققي الحسابات في الجيش قرروا ان الشركة تفتقر الى البيانات والسجلات الموثوقة لتبرير انفاق مليار دولار وبالتالي رفض التوقيع على قرار دفع المبلغ للشركة.

واضاف "كانت لدى الشركة نفقات ضخمة لا تستطيع تبريرها (...) في النهاية الاموال التي كانت تذهب الى كاي بي ار هي اموال كانت تؤخذ من الجنود. ولم استطع ان افعل ذلك".

وقال سميث انه تمت اقالته وتعيين شخص اخر مكانه صادق على معظم نفقات الشركة التي لم يصادق عليها، بحسب قول الصحيفة.

و"كاي بي ار" (كانت تعرف سابقا باسم كيلوغ براون روت)، هي الشركة الاميركية الرئيسية المسؤولة عن توفير الغذاء والسكن للقوات الاميركية في العراق.

ونفى مسؤولون في الجيش ان يكون سميث اقيل بسبب الخلاف حول هذه المسالة، الا انهم اقروا بانهم الغوا قرارهم خشية ان يتسبب عدم منح الاموال لشركة كاي بي ار في عدم تقديم الخدمات الاساسية للجنود.

وقالوا ان الشركة هددت بانه اذا لم يتم دفع المبلغ لها فانها ستخفض دفعاتها للمتعاقدين الفرعيين مما سيخفض الخدمات، طبقا للصحيفة.

ودعت السناتور الديموقراطية هيلاري كلينتون الثلاثاء الى فتح تحقيق في الكونغرس في العقود التي منحتها الادارة الاميركية لشركة كاي بي ار.

وقالت "هذا احدث تطور في سلسلة التقارير المذهلة عن تغاضي ادارة (الرئيس الاميركي جورج) بوش عن فساد المقاولين الخاصين في العراق".

واضافت في بيان لها ان "الادارة تدين للشعب الاميركي بتفسير حول سبب سماحها لشركة كاي بي ار وغيرها من المقاولين الخاصين بتهديد مهمتنا في العراق وتبديد مليارات الدولارات".

واضافت "حان الوقت لوضع حد لعمليات الاحتيال والتبذير واستغلال العقود الحكومية في العراق".

وطبقا لتقرير المفتش العام في وزارة الدفاع الاميركية انفقت ثمانية مليارات دولار في عقود عسكرية اميركية لمتعاقدين من الباطن في العراق بدون التقيد بالتعليمات الفدرالية التي تهدف الى منع النصب والاحتيال.

من جانب اخر أكدت جمعية أمريكية مكونة من أطباء يتابعون أوضاع حقوق الإنسان حول العالم أن الفحوصات التي أجرتها على معتقلين سابقين من السجون التي تديرها القوات الأمريكية في أفغانستان وغوانتانامو، وكذلك معتقل أبوغريب السابق، تُظهر أدلة حاسمة على تعرضهم للتعذيب.

وذكرت الجمعية في تقرير أعدته من ١٢١ صفحة، أن الاختبارات أظهرت تعرض المعتقلين للضرب المبرح والصعق بالتيار الكهربائي والحرمان من النوم، إلى جانب الإذلال الجنسي والشذوذ.

وبرز في التقرير مقدمته التي أعدها اللواء الأمريكي المتقاعد، أنطونيو تاغوبا، الذي قاد تحقيقات الجيش في فضيحة التعذيب بأبو غريب، التي قال فيها "لم يعد هناك من شك في أن الإدارة الحالية ارتكبت جرائم حرب، السؤال الوحيد هو: هل سيصار إلى محاسبة الذين أصدروا الأوامر؟"

وقالت الجمعية التي تحمل اسم "أطباء من أجل حقوق الإنسان" إن التقرير يقوم على فحوصات مخبرية استمرت يومين على ١١ معتقلاً مكثوا في سجون أفغانستان وغوانتانامو وأبوغريب، وأفرج عنهم لاحقاً دون توجيه التهم إليهم.

وقال مراقبون إن التقرير يفتقر إلى نقطة أساسية تتمثل في عدم قدرة معديه على الوصول إلى الوثائق الخاصة بتاريخ السجناء الطبي، الأمر الذي قد يخلق ثغرات في إمكانية استخدامه بمثابة أداة إثبات.

ونقل التقرير شهادة رجل عراقي يدعى ليث، قال إنه اعتقل في أبوغريب بين تشرين الأول ٢٠٠٣ وحزيران ٢٠٠٤، وذكر تعرضه لإساءات جنسية وتعذيب قائلا: "أرغموني (حراس السجن) حتى على خلع ملابسي الداخلية وأجبرت على القيام بحركات سيئة للغاية كي يلتقطوا لي الصور."

وأضاف: "سألوني ما إذا كنت أسمع أصوات النساء في المعتقل، فعندما أجبتهم قالوا لي: ستسمع إذا صوت أمك وشقيقاتك عندما نغتصبهن."

وفي الإطار عينه، تقدمت كبيرة خبراء الشؤون القانونية السابقة في البنتاغون، الجنرال جين دالتون، بشهادة أمام اللجنة العسكرية في الكونغرس الأمريكي، قالت خلالها إنه جرى تجاهل مذكرات الاعتراض على وسائل التحقيق المتشددة التي فرضت على الوحدات الأمريكية قبل أن تقرّ رسمياً عام ٢٠٠٢.

وقالت دالتون إن العديد من المحامين الموزعين على قطعات الجيش الأمريكي أرسلوا مذكرات احتجاج مكتوبة على قرار تطبيق بعض تقنيات التحقيق القاسية والمثيرة للجدل، غير أن مستشار البنتاغون في ذلك الوقت وليام هاينز، تجاهلها.

يذكر أن لجنة الكونغرس العسكرية تحاول منذ سنوات معرفة الجهة التي أصدرت قرار السماح باستخدام القسوة في التحقيق مع المعتقلين في غوانتانامو وأفغانستان.

وقد شهدت الجلسة، إلى جانب تصريحات دالتون، توجيه انتقادات عنيفة إلى وزير الدفاع السابق، دونالد رامسفيلد، الذي اتهمه بعض النواب من الحزب الديمقراطي بتشريع أساليب التحقيق القاسية و"نشر عدواها" في المعتقلات الأمريكية في العراق، الأمر الذي أضر بنتائج التحقيقات الأمريكية.

خارج المعتقل .. بانتظار حياة جديدة

البرلمان يناقش انضمام العراق الى اتفاقية مناهضة التعذيب

بغداد/ المدى

أفادت مصادر إعلامية في مجلس النواب العراقي أن المجلس سيصوت، على مشروع إنضمام العراق إلى إتفاقية مناهضة التعذيب، كما سيواصل القراءة الثانية لمقترح تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقالت مصادر المكتب الإعلامي للبرلمان إنه "من المقرر أن يتم التصويت، خلال جلسة مجلس النواب ، على مشروع إنضمام العراق إلى إتفاقية مناهضة التعذيب."

وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، في العام (١٩٨٤)، اتفاقية (مناهضة التعذيب)، التي دخلت حيز التنفيذ في العام (١٩٨٧). وإنطلقت هذه الإتفاقية في الأساس من نص (المادة ٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و(المادة ٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتجاوز عدد الدول المنضمة للإتفاقية أكثر من مئة دولة. وهذه الدول ملزمة، بموجب أحكام الإتفاقية، بأن توقف وتمنع التعذيب في أراضيها، وأن تجرمه وتحقق في جميع الإدلاءات الخاصة به، وان تحيل إلى المحاكمة كل الأشخاص المشتبه في ممارستهم له، وأن تستبعد المحاكمات جميع الأدلة التي يتم إنتزاعها عن طريق التعذيب، وضمان تعويض الضحايا عما لحق بهم من ضرر وألم.

وذكرت المصادر الإعلامية أن البرلمان "سيواصل، اليوم أيضا، القراءة الثانية لمقترح تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية" في العراق.

وأضافت "كما يتوقع أن تتم، خلال الجلسة، القراءة الأولى لمقترح قانون حظر الجمع بين وظيفتين حكومتين، إضافة للقراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون العيادات الشعبية رقم (٨٩) لسنة (١٩٨٧)، والقراءة الثانية لمشروع قانون منع الإحتكار، والقراءة الثانية لمقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب."

الامم المتحدة تسدد الالتزامات الخارجية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات

بغداد/ المدى

صرح القاضي قاسم حسن العبودي رئيس الادارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بان الامم المتحدة وافقت على تغطية بعض التكاليف المالية المطلوبة لعمل المفوضية وتسديد التزاماتها الخارجية وفقاً لاطار قانوني عراقي على ان تقوم المفوضية بتسديدها لاحقاً من موازنتها تفادياً للتأخير الناتج عن تعقيدات المنظومة التعاقدية العراقية حيث طالبت المفوضية بالاستثناء من بعض تعليمات او احكام العقود الحكومية ولم تفلح بذلك ، مما ادى الى التأثير على جدولها العملياتي المحدد.

كما عمدت الامم المتحدة الى تعيين مستشار دولي لها داخل المفوضية يحضر اجتماعات مجلس المفوضين بناء على طلبه ، ويأتي ذلك في سياق سعي الامم المتحدة لتذليل العقبات التي تعترض عمل المفوضية